اعتبارًا من 3/7/2023

الحوار البرلماني لعام 2023 بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاجتماع السنوي العام للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

8-9 مارس 2023

الدوحة، قطر

الحوار البرلماني لعام 2023 بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - مذكرة معلومات أساسية

باعتبارها الوثيقة العالمية الوحيدة الملزمة قانونًا في مكافحة الفساد، فقد وصل عدد الجهات العالمية المختلفة المنضمة الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومنذ اعتمادها في عام 2003، إلى 189دولة تقريبًا.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي وثيقة شاملة، تعترف أحكامها بأهمية التدابير الوقائية والعقابية على حد سواء. وتؤكد أن الفساد ليس ظاهرة وطنية مهمة وحسب، وانما هي ظاهرة عابرة للحدود، مما يجعل التعاون الدولي للتصدي للجرائم ومنعها ومكافحتها أمرا ضرورياً.

وتشدد الاتفاقية على أن مكافحة الفساد ليست حكرًا على الحكومات والجهات الرسمية فقط، بل هناك حاجة إلى نهج يشمل جميع مكونات المجتمعات على الصعيدين الوطني والدولي بما فيه البرلمانات، بهدف توفير نظام قوي لمكافحة الفساد، يمكن أن يزدهر بتوجيه من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما يجب على جميع الجهات الحكومية الفاعلة، بما في ذلك البرلمانات والهيئات الدولية الأخرى، العمل جنبًا إلى جنب للتصدي للفساد بجميع أشكاله.

اعتبارًا من 3/7/2023

وفي حين نجحت الاتفاقية في إرساء أساس للدول للتصدي للفساد على المستوى الوطني، فإنه لا تزال هناك حاجة إلى تحديد ومعالجة التحديات التي تواجه عملية التصدي، لضمان تنفيذ أحكام الاتفاقية بفعالية. وهنا يأتي دور البرلمانات.

وللهيئة التشريعية دور حاسم في تنفيذ الاتفاقية. فالبرلمان ليس مجرد مؤسسة تشارك في تمرير التصديق على القوانين والتشريعات، بل له دور حيوي في دفع التغييرات التي تهدف إلى دعم التنفيذ الفعال لاتفاقية مكافحة الفساد، وذلك من خلال دوره في وضع السياسات والميزانية والرقابة، والدفع نحو مشاركة عامة أقوى في هذا الموضوع.

لكن وفي واقع الحال والممارسة العملية، غالبًا ما يتم تجاهل دور الهيئة التشريعية / البرلمان في الالتزامات الدولية الخاصة بالدولة. وقد لا تكون هناك حاجة إلى هذا الدور، إلا عندما تكون هناك حاجة للتصديق على القوانين ذات الصلة بالاتفاقية أو إقرارها، دون الاستفادة من دورها الإشرافي لتنفيذ الاتفاقية، الذي يعتبر غير مستغل بشكل كاف، لأن دور البرلمانيين في التعرض ومراجعة أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد محدود. حيث وفي معظم الأحيان، تهيمن السلطة التنفيذية على الهيئة التشريعية بشكل كبير.

منذ تأسيسها، دعت المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، إلى التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من خلال إشراك البرلمانيين بشكل أعمق في مجال المعاهدة على الصعيدين الوطني والدولي. حتى أن إعلان الدوحة الذي تم تبنيه خلال المؤتمر العالمي السابع للبرلمانيين ضد الفساد في عام 2019 ، قد حث البرلمانيين على تعزيز مشاركتهم في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

تم التأكيد على الحاجة إلى مثل هذه المشاركة، في وقت لاحق من قبل **المؤتمر الثامن للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، في عام 2019، ومن خلال القرار 14/8 بشأن تعزيز الممارسات الجيدة فيما يتعلق بدور البرلمانات الوطنية والهيئات التشريعية الأخرى، في منع ومكافحة الفساد بجميع أشكاله، حيث يعترف القرار أعلاه باسهام البرلمان في تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

أعادت الدول الأعضاء التأكيد على دور البرلمان في إدارة الأموال العامة، وفي ممارسة الرقابة الفعالة على الميزانية، وفي تعزيز العلاقات مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى لمكافحة الفساد في يونيو

اعتبارًا من 3/7/2023

2021. وجددت الدول الأعضاء أيضًا في إعلانها السياسي، التزامها بتعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات، وزيادة الوعي بثقافة التشريع في القطاع العام، وبمنع ومقاضاة الفساد، الذي يتورط فيه أعضاء البرلمانات الوطنية، مع مراعاة ما يتعلق الامتيازات والحصانات.

نحن الآن في العام ال 20 لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد أحرزت الكثير من التقدم، ولكن التحدي المتمثل في التنفيذ الفعال للاتفاقية لا يزال مسألة مطروحة. واسترشادًا بالحاجة إلى زيادة إشراك البرلمان والبرلمانيين في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واستكشاف المجالات المحتملة التي يمكن فيها للمشرعين والمؤسسات التشريعية تعزيز إمكاناتهم، لتعزيز تنفيذ الاتفاقية بشكل فعال، ستنظم المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد حوارًا برلمانيًا حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. يهدف هذا الحوار إلى استكشاف وجهات النظر، والممارسات والدروس المستفادة من البرلمانات في العديد من المجالات، بما في ذلك كيف يمكن للبرلمانيين تطوير دورهم الرقابي، ووضع تدابير برلمانية محددة لتنفيذ أحكام الاتفاقية بفعالية.

وسيتناول الحوار القضايا الأساسية المتعلقة بمشاركة البرلمان والبرلمانيين في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعلى وجه التحديد الآتي:

1. المبادرات البرلمانية الحالية والمستقبلية المحتملة، التي يمكن أن تدعم التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
2. السبل المتاحة للبرلمانات والبرلمانيين للمشاركة الكاملة والاطلاع، وادراك الفجوات في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على المستويين الدولي والوطني.
3. الدروس المستفادة والخبرات التي اكتسبتها البرلمانات والبرلمانيون، من أجل الدعم الفعال لتنفيذ أحكام محددة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الحوار

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عامها ال 20: دور البرلمان.

سيسلط الضوء على الحاجة الملحة للبرلمان والبرلمانيين لدعم التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما يتناول الموضوع سبل تعزيز الأدوار البرلمانية، وكيف أن البرلمان والبرلمانيين على دراية بآليات مراجعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونتائجها. ومن المتوقع أن يسهل التعرف على الممارسات البرلمانية المشتركة والجيدة، والابتكار، والدروس المستفادة بين المجتمعات البرلمانية فيما يتعلق بمشاركتهم في الحوكمة العالمية.

اعتبارًا من 3/7/2023

2. البرلمان وحالات الطوارئ.

يتناول الحوار بالتفصيل العلاقة بين البرلمان والبرلمانيين والشعب الذي يمثلونه. ويستكشف المبادرات البرلمانية المختلفة لإشراك الجمهور في مكافحة الفساد وحماية حقوقهم، لا سيما في أوقات الطوارئ. ستتم دعوة البرلمانيين لمشاركة تجاربهم بشأن التقدم في تنفيذ الاتفاقية وممارساتهم المتعلقة بإشراك الجمهور في الإبلاغ عن الفساد ومنعه ومكافحته، وفقًا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن الإبلاغ العام بند(10) ، ومشاركة المجتمع البند(13)، وحماية الأشخاص المبلغين البند(33).

تعتبر الممارسات المذكورة أعلاه وكيفية ممارسة البرلمان لوظائفه، أمرًا بالغ الأهمية لمساءلة الحكومة. لقد أوضحت السنوات القليلة الماضية كيف يتعين على البرلمان تكييف وظائفه، بما في ذلك الإشراف على الجائحات، في أوضاع غير مسبوقة. المشاركون مدعوون أيضًا إلى تبادل الممارسات الجيدة ومناقشة الإجراءات الرامية إلى ضمان بقاء الرقابة التشريعية في مكانها، حتى أثناء حالات الطوارئ أو الأزمات المستقبلية، لا سيما فيما يتعلق بالميزانية العامة (المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد).

وثائق المعلومات الأساسية

1. المؤتمر السابع للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد: إعلان الدوحة.
2. أداة تقييم مكافحة الفساد للبرلمانيين.
3. الرقابة المالية: دليل للبرلمانيين.
4. دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
5. قرار لجنة السياسات رقم 14/8 بشأن تعزيز الممارسات الجيدة فيما يتعلق بدور البرلمانات والهيئات التشريعية الأخرى في منع ومكافحة الفساد بجميع أشكاله.
6. قرار COSP9 9/1 بشأن إعلان شرم الشيخ بشأن تعزيز التعاون الدولي في منع ومكافحة الفساد في أوقات الطوارئ والاستجابة للأزمات والتعافي.
7. الإعلان السياسي للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2021.
8. الأزمات والفساد: الاستجابات الطارئة خلال فيروس كورونا المستجد كوفيد - 19.

اعتبارًا من 3/7/2023

البرنامج

الحوار البرلماني لعام 2023 بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الاجتماع السنوي العام للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

الدوحة، قطر، 8-9 مارس 2023

فندق بارك حياة - مشيرب، الدوحة

الثلاثاء، 7 مارس 2023	
وصول المشاركين	
الأربعاء، 8 مارس 2023	
11.00-10.00	**افتتاح الحوار** • سعادة السيد حسن بن عبدالله الغانم – رئيس مجلس الشوري – دولة قطر • سعادة السيد حمد بن ناصر المسند، رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية . • سعادة السيد نيخيل سيث، المدير التنفيذي، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. • السيدة بريجيت ستروبل شو ، سكرتيرة مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (افتراضية). • سعادة الدكتور علي بن فطيس المري، رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد.
13.30-11.00 (سيتم تقديم استراحة القهوة في الهو)	<u>الحوار الأول</u> **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عامها ال 20: دور البرلمان** المشرف: معالي الدكتور فضلي زون، نائب رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد اقتراح المتحدثين: • سعادة محي الدين شعبان طوق، الرئيس بالنيابة للجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد (2002 - 2003). • اللورد فوسيتوا، رئيس فرق العمل العالمية (GTF)، في المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد / GTF UNCAC (افتراضي). • السيد جيوفاني جالو ، رئيس قسم الدعم الموضوعي ، فرع الفساد والاقتصاد ، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

اعتبارًا من 3/7/2023

	• السناتور ماري روز موريتيانكوانو ، رواندا (افتراضي). • سعادة تيريتا مويمونيكياكي، رئيسة المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد في كيريباتي ومنسقة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد السابقة في كيريباتي. • السناتور مينيرفا هيرنانديز، رئيسة المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد في المكسيك. مناقشة
14.30-13.30	تناول الغداء
17.00-14.30 (سيتم تقديم استراحة القهوة في الهو)	الحوار الثاني **البرلمان وحالات الطوارئ.** (سيتم مناقشة تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن الإبلاغ العام بند (10)، ومشاركة المجتمع بند (13)، وحماية الأشخاص المبلغين بند (33)، وضمان استمرارية وبقاء الرقابة التشريعية في مكانها، حتى أثناء حالات الطوارئ أو أي أزمات مستقبلية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالميزانية العامة (المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد). المشرف: مدير الشعبة البشرية والإدماج الاجتماعي، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، السيد أليكس ميخا. اقتراح المتحدثين: • السيد/ جون هايد، رئيس فريق الخبراء المعني بالرقابة البرلمانية. • السيد هيديهيكو يوزاكي ، حاكم محافظة هيروشيما (افتراضي). • المحترم/ كافيندا جاياواردانا، التجمع البرلماني لسري لانكا لمبادرة البرلمان المفتوح. • السناتور/ خورخي كارلوس راميريز مارين، مجلس الشيوخ المكسيكي(افتراضي). • السيد/ رودريغو هيريرا برافو، رئيس البرلمان المفتوح لفرقة العمل العالمية ورئيس مشاركة الجمعية. • القاضي/ محمد العسكري، رئيس الغرفة الجنائية، محكمة التمييز، تونس. مناقشة
17.15-17.00	اختتام وإغلاق اليوم الأول.
الخميس, 9 مارس 2023	
09.45 – 09.00	اجتماع اللجنة التنفيذية

اعتبارًا من 3/7/2023

10.30 – 10.00	اجتماع مجلس الإدارة
13.00 – 11.00	**الاجتماع السنوي العام للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد** **<u>جدول الاعمال</u>** 1. النظر في محاضر الجمعية العمومية السابقة واعتمادها. 2. النظر في تقرير "المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد" لعام 2022 واعتماده. 3. دراسة واعتماد تقرير لجنة المراجعة والتقرير المالي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد لعام 2022. 4. النظر في أي خطة تشغيلية وميزانية واعتمادها. 5. تقرير الأنشطة حسب الفروع الإقليمية. 6. النظر واعتماد أي مقترحات ترد بشكل صحيح لتعديل الدستور واللوائح. 7. مسائل أخرى. 8. الإغلاق.
13.00	تناول الغداء
الجمعة, 10 مارس 2023	
مغادرة المشاركين	